التركيب الداخلي لمدينة الرمانة

م.م. محمود عكاش احمد الكربولي
م.م. حازم محمد خلف الكربولي
جامعة الانبار/ كلية التربية القائم

The internal structure of the city of Rummana

Assistant Instructor Mahmoud Akash Ahmed Karbouli
mahmood.okash@uoanbar.ed.iq
Assistant Instructor Hazem Muhammad Khalaf Al-Karbouli
hazimmk90@uoanbar.edu.iq
University of Anbar / College of Education Al-Qaim

ملخص البحث

تعتبر مدينة الرمانة من المدن العراقية الحديثة ذات الطابع الريفي والتقليدي والتي نشأة ونمت فوق الأراضي الزراعية الممتدة على الضفة اليسرى لنهر الفرات، مستفيدتا من القرار الإداري الذي جعل منها مركز ناحية في عام ١٩٦٨، لتكتسب الصفة الحضرية التي حولت تلك القرية الزراعية الى مدينة تشرف على اقليمها الممتد في ارض الجزيرة، والمحاذي لنهر الفرات من الحدود العراقية السورية غربا حتى حدود قضاء القائم شرقا ضمن منطقة الجزيرة ، الا ان تلك الصفة اصطدمت بالقرار الحكومي عام ١٩٨٧ والمتمثل بنظام الترشيق الإداري الذي الغى الصفة الإدارية وجعل من ناحية الرمانة جزءا حضريا يتبع لمركز قضاء القائم، لتنمو المدينة معتمدة على التصاميم القطاعية للبلدية، واستمر هذا القرار حتى عام ٢٠٠٢ لتعود الصفة الإدارية للمدينة باعتبارها مركز ناحية الرمانة لتستمر وتتطور نتيجة تطور العوامل البشرية الأخرى، والتي يأتي في مقدمتها النمو السكاني الذي بدأ بعدد لم يتجاوز ١٩٢٧ نسمة عام ١٩٧٧ حتى بلغ هذا العدد ١١٧٨٨ عام ٢٠٢٠ ليساهم رفقة العوامل الاقتصادية والعمرانية في تطور تلك الصفة الإدارية للناحية لتصبح المدينة مركزا لقضاء الرمانة منفصلا عن قضاء القائم من خلال الحدود الإدارية التي جعلت من نهر الفرات حدا فاصلا بين القضائيين، وقد اكتسب هذا التطور صدور اول تصميم أساسي للمدينة عام ٢٠٢٠ لينظم استعمالات ارض المدينة ومركبها الحضري والتي شغلت مساحة ١٨٨٤،٣ هكتارا ليعطي تركيبها الداخلي سماته المتميزة ويوجه نموها العمراني والوظيفي مستقبلا.

الكلمات المفتاحية: - المدينة، التركيب الداخلي، استعمالات الأرض، المركب الحضري.

Abstract

The city of Al-Rummaneh is one of the modern Iraqi cities with a rural and traditional character, which arose and grew over agricultural lands extending on the left bank of the Euphrates River, benefiting from the administrative decision that made it the center of a district in 1968, to acquire the urban character that transformed the agricultural village into a city that oversees its region It extends in the land of the island, adjacent to the Euphrates River from the Iraqi-Syrian border in the west to the borders of Al-Qaim district in the east, within Al-Jazirah region. However, this characteristic clashed with the government decision in 1987 represented by the administrative littering system, which canceled the administrative capacity and made the Rummana district an urban part that belongs to the Al-Qaim district center. To grow the city based on the sectoral designs of the municipality, and this decision continued until 2002 to return the administrative character of the city as the center of the Rummana sub-district to continue and develop as a result of the development of other human factors, foremost of which comes the population growth, which began with a number of no more than 1927 people in 1977 until this number reached 11788 In 2020, the company, along with economic and urban factors, contributes to the development of that administrative capacity of the sub-district, so that the city becomes a center for the district of Al-Rummaneh, separated from the Al-Qaim lit up through the administrative borders that made the Euphrates River a dividing line between the two judges, and this development gained the issuance of the first basic design for the city in 2020 to regulate the uses of the city's land and its urban complex, which occupied an area of 1884,3 hectares, giving its internal structure its distinctive features and directing its future urban and functional growth.

المقدمة:

يمثل التركيب الداخلي للمدينة الهيكل العمراني والوظيفي الذي تتألف منه عناصر المركب الحضري الذي اكسب المدينة سماتها الحضرية المتميزة بها عن المدن الأخرى، وانواع انشطتها الاقتصادية والخدمية، ولذلك يعد التركيب الداخلي احد اهم الموضوعات التي يتناولها المختصين في جغرافية المدن لما لهذا المركب الحضري من أهمية بارزة يمكن من خلالها معرفة التغيرات التي تحصل لمختلف أنشطتها الوظيفية والعمرانية وتباين توزيعها وتطورها وفقا للمتغيرات الطبيعية والبشرية التي جعلت من استعمالات ارضها شكلا يمثل تركيبها الذي وصلت اليه وما تعرض له من تغيرات منذ نشأتها الأولى حتى واقعها المعاصر، الى جانب ذلك فأن دراسة التركيب الداخلي للمدينة تساعد في تحديد العلاقات المتبادلة بين وظائفها من جهة والعناصر الاجتماعية والثقافية من جهة أخرى، فالبناء الحضري الذي يشغل ارضها ما هو الا تلك الأنشطة التي تتخذ مواضع مختلفة من الرقعة الجغرافية للمدينة متأثرة بمجموعة قوى وعوامل أدت دورها في تحديد أماكن تواجدها، وهذا ما يمكن الجغرافي من تحليل التباين المكاني الحاصل نتيجة تلك العلاقات وتوضيح مدى الكفاءة الوظيفية الناشئة من تلك الاستعمالات تبعا للحيز المكاني الذي تشغله في المدينة، لذلك كان الزاما التعامل مع المكونات الوظيفية لاستعمالات الأرض من مبدأ الحركة والتغير المستمرين، ليتمكن من ابراز الحقيقة الجغرافية والوقوف على واقع المشاكل التي تعاني منها المدينة، ومدينة الرمانة لا يختلف حالها عن بقية المدن التي نشأة حديثا ومن أساس ريفي دفع بها القرار الإداري لتكون مركزا حضريا يعاني كثيرا من المشاكل الجغرافية التي شكلت المركب الحضري للمدينة، وهذ ما دفع بنا

الى دراسة التركيب الداخلي لمدينة الرمانة لإبراز مواطن الخلل والضعف ووضع الحلول المناسبة بين ايدي الجهات المختصة وصاحبة القرار.

مشكلة البحث: –

هل نمت عناصر المركب الحضري للمدينة اعتمادا على عوامل اقتصادية وإدارية وتخطيطية تنظم استعمالات أرضها وتوجه نموها الوظيفي بما يخدم السكان، ام ان المركب الحضري للمدينة اخذ بالنمو العشوائي الذي أدى الى عدم توازن استعمالات الأرض وخلق مشكلات وظيفية تفاقمت مع ازدياد اعداد السكان؟

فرضية البحث: –

ان عناصر المركب الحضري للمدينة نمت بشكل عشوائي نتيجة عدم وجود مخطط أساسي ينظم ويوجه نمو استعمالات ارضها مكانيا ووظيفيا معتمدة وبشكل أساسي على العامل الإداري الذي اكسبها الصفة الحضرية دون رسم مركبها الحضري.

هدف البحث: –

الكشف عن أسباب عدم توازن المركب الحضري للمدينة ومعرفة مواطن الخلل في بنية المدينة واستعمالات ارضها بما يهيئ التوصل الى حلول ناجعة لتوجيه وتنظيم استعمالات الأرض بما يخدم سكانها سكان المناطق المجاورة لوضعها امام الجهات المسؤولة للأخذ بها وتوجيهها مستقبلا.

منهجية البحث: –

اتخذ البحث من المنهج الجغرافي منطلقا علميا لمعرفة الحقائق الجغرافية للمدينة، وذلك من خلال الاعتماد على المنهج التاريخي لمعرفة البعد الزمني للمدينة ودوره

في نموها ومن ثم المنهج الوصفي والتحليلي للكشف عن الواقع الجغرافي المدينة وما تفتضيه متطلبات وخدمة البحث.

١- العوامل الطبيعية: -

١- الموقع والموضع.

تمثل المدينة أرقى الظواهر البشرية التي نتجت من تفاعل العوامل الجغرافية التي ساهمت في تكوين بنيتها العمرانية ورسم ملامح شخصيتها البيئية في حدود الموقع والموضع الذي نمت وانطلقت منه.

وهنا لابد من الاشارة الى ان **الموقع** يعني بيان مركز المدينة بالنسبة للمناطق المجاورة لها أو التي تقع خارج مساحاتها العمرانية ولها صلات وعلاقات اقتصادية واجتماعية وسياسية متبادلة معها[1] ، فالموقع يدل الى مصطلحين احداهما فلكي والأخر جغرافي فمدينة الرمانة فلكيا تقع بين دائرة عرض 34°23'36"N و 34°27'2"N وخط طول 41°3'52"E و41°8'22"E اما موقعها الجغرافي فأنها تقع في الجزء الغربي من العراق خريطة رقم (١)، على الضفة اليسرى لنهر الفرات بالقرب من الحدود العراقية السورية، وتعد قريتي الربط والباغوز حدودها الغربية ويمثل نهر الفرات حدودها الجنوبية وقرى الدرجة والعش حدودها الشرقية، اما شمالا فتحدها هضبة الجزيرة

اما **الموضع** فيشير الى الحيز المكاني الذي تشغله المدينة وطبيعة المساحة وما يسود فيها من الظواهر الطبيعية وصفات مناخية كدرجات الحرارة ورياح والامطار [2]، وسوف يتم التطرق لتلك الصفات المؤثرة في نمو التركيب الداخلي لمدينة الرمانة وكما يأتي: -

١-١- المناخ: -

تعد عناصر المناخ من الضوابط المهمة في إقامة المدن وتحديد مواضعها لما لها من تأثير على حياة الانسان واستقراره، وتصنف المنطقة ضمن المناخ الصحراوي الجاف الذي يتصف بقلة الامطار وتفاوتها من سنة الى أخرى وعليه لابد من تناول اهم العناصر المؤثرة في حياة الانسان اختياره لهذا الموضع دون غيره.

١-٢- الحرارة.

تتميز مدينة الرمانة بارتفاع درجات الحرارة صيفا وانخفاضها شتاءً، فضلا عن تباينها من شهر الى اخر، ومن خلال الجدول رقم (١) الذي يظهر ان درجات الحرارة في فصل الصيف خلال شهر تموز تصل الى ٤٢،٩م^{0} وبمعدل عام يبلغ ٣٤،٢م^{0} خلال هذا الشهر وبمعدل سنوي عام يصل الى ٢١،٢م^{0}في حين تنخفض في فصل الشتاء لاسيما في شهر كانون الثاني لتصل الى ١٢،٥م^{0} وان هذا الفارق الكبير في درجات الحرارة ما بين فصلي الصيف والشتاء يؤثر على قدرة الانسان على التفاعل والعمل وبالتالي ينعكس على التركيب الداخلي للمدينة وتشكيل بنيتها العمرانية والوظيفية التي تكون ابنيتها عرضة للتمدد والتقلص، فضلا عن التغيرات الوظيفية التي ترافقها.

١-٣- الامطار.

ان موقع مدينة الرمانة ضمن الأقاليم الجافة التي تتصف بقلة الامطار وتذبذبها من سنة الى أخرى وهذا يعني ان المنطقة تتسم بقلة الامطار وان بداية هطولها تتمثل في شهر تشرين الأول وتستمر بالزيادة في معدلها حتى تصل الى ٣٢،٧ملم في شهر كانون الثاني ثم تأخذ بالتناقص وانقطاعها في شهر حزيران[3] وهذا ما يبرر استقرار السكان بالقرب من نهر الفرات لسد احتياجاتهم المتعددة من المياه.

١-٤- الرياح .

تسود الرياح الشمالية الغربية طول أيام السنة وتشكل ما نسبته ٩١،٧% من مجموع الرياح الهابة على المدينة اما النسبة المتبقية فهي رياح جنوبية شرقية [4] اذ تساهم الرياح الشمالية الشرقية في تلطيف أجواء المدينة وتحد من ارتفاع درجات الحرارة وجفافها لاسيما انها تهب على المدينة من اتجاه نهر الفرات والظهير الزراعي لها مع ذلك يبقى لهبوب الرياح الشرقية والجنوبية الشرقية أثرها في جلب العواصف الغبارية من الهضبة الصحراوية وما تتركه من أثر على حياة السكان.

خارطة رقم (١) الموقع الجغرافي لمدينة الرمانة بالنسبة للعراق ومحافظة الانبار وقضاء الرمانة

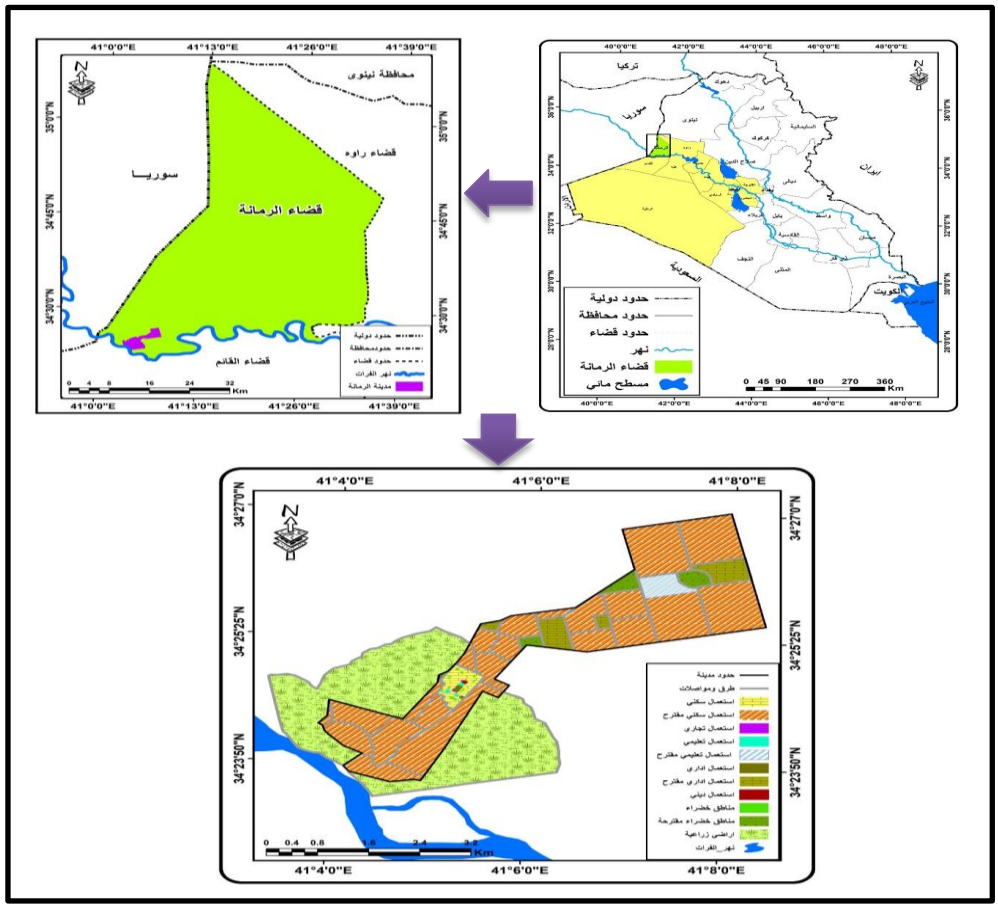

المصدر: مديرية المساحة العامة، خارطة العراق الإدارية، ٢٠٠٠، والتصميم الأساسي لمدينة الرمانة ٢٠٢٠.

جدول رقم (١)

معدلات درجات الحرارة لمدينة الرمانة في محطة القائم للمدة ٢٠١٠-٢٠٢٠

ت	الأشهر	درجات الحرارة العظمى م°	درجات الحرارة الصغرى م°	المعدل العام م°
1	كانون الثاني	5،12	5،2	5،7
2	شباط	1،16	3،6	2،11
3	اذار	4،21	9،8	1،15
4	نيسان	6،28	1،13	8،20
5	مايس	8،30	4،16	6،23
6	حزيران	4،38	7،34	5،31
7	تموز	9،42	5،25	2،34
8	اب	1،42	7،24	4،33
9	أيلول	2،33	4،23	3،28
10	تشرين الأول	3،28	6،16	4،22
11	تشرين الثاني	5،20	5،14	5،17
12	كانون الأول	1،15	5،3	3،9
المجموع	المعدل السنوي	5،27	8،15	2،21

المصدر: وزارة النقل والمواصلات، الهيأة العامة للأنواء الجوية والرصد الزلزالي، قسم المناخ، بيانات غير منشورة، بغداد ٢٠٢٠.

٢- العوامل البشرية .

تلعب العوامل البشرية دورها الرئيس في اختيار موضع المدينة ومن ثم نموها وتطورها واضفاء الصفة الحضرية عليها وتوزيع وظائفها الحضرية وتكوين بنيتها العمرانية لتشكيل تركيبها الداخلي، وتعد هذه العوامل احدى المقومات الأساسية في إقامة وتكوين المدينة، وتتخذ هذه العوامل اشكالها المختلفة والمتنوعة كالبعد الزمني والنمو السكاني والعامل الإداري والاقتصادي والتي تستمد من تداخلها وتظافرها مجتمعةً إعطاء المدينة شكلها العام ودورها المركزي والوظيفي في محيطها المجاور، وهذه العوامل هي كالاتي: -

٢-١- البعد الزمني لنشأة المدينة وتسميتها- :

ان بحثنا في بطون التاريخ والحضارة وكتب الرحالة لم نجد ما يشير الى وجود مدينة او اثار لها في هذا الموضع يعطي البعد الزمني لها، بل غالبية الكتب إشارة الى وجود أراضي زراعية ومساحات تعود ملكيتها الى مدينتي عزان (خندانو) واختها عدان [5]حيث تقع الأولى الى الجنوب من نهر الفرات في ناحية الكرابلة، واما الثانية فأنها تقع باتجاه الغرب شمال نهر الفرات وامتداد تداخلها الى الأراضي

السورية ، وتعود تسميتها بمدينة الرمانة الى نمو شجرة الرمان في أراضها الزراعية على قارعة الطريق ليستضل بها المارة ومحطة الاستراحة حتى أصبحت تلك الشجرة نقطة دالة للقاصي والداني مما جعل هذه التسمية تطلق على اسم المدينة

٢-٢- النمو السكاني: -

تمثل المدينة وقبل كل شيء سكنا للإنسان والصورة الأولى لاستقراره وتنظيمه المكاني لها[6] ، فسكان المدينة لهم الدور الأول والرئيس في تغير سمات المكان وتنظيمه وبناءه العمراني والوظيفي وإعطاء المدينة مظهرها العام الذي تتنوع فيه التركيب الوظيفي وتطوره مما اكسب سكانها خصائص حضرية وثقافية مختلفة انعكست على واقع استعمالات ارضها، ولذلك يأتي دور الجغرافي من هذا المنطلق لمعرفة التغير الذي يحدث للسكان في الحيز الحضري، فيحاول وباستمرار تحليل تلك الاختلافات التي تظهر في بنية السكان فيتناول خصائصهم العامة وتوزيعهم ونموهم، وذلك لان تطور حجم السكان وسرعة نموهم له علاقة وارتباط وثيق بتطور حجم المدينة وتنوع وظائفها[7] ويبدو ان النمو السكاني لمدينة الرمانة لم يتميز بالزيادة فقط بل ان النمو الحضري اخذ بالتحول والتنوع بعد ان كان سكان هذه المدينة يطغى عليهم الطابع الريفي والعمل في الزراعة وان هذا النمو دفع بالسكان الى التوجه نحو تغير التركيب الحضري لمدينتهم.

فمن خلال الجول رقم (٢) وبالاعتماد على معادلة النمو السكاني[8]*، تبين ان سكان المدينة اخذ بالزيادة خلال التعدادات التي حصلت لهم فبعد ان كان عدد سكان المدينة لا يتجاوز ١٩٢٧ نسمة في عام ١٩٧٧م فقد ارتفع هذا العدد ليصل الى ٣٩٦٣ في عام ١٩٨٧وبنسبة نمو سنوي بلغت ٧% وبزيادة مطلقة ٢٠٣٦نسمة وهذا مؤشر يظهر ان سكان المدينة قد اخذ بالزيادة ليس الطبيعية فقط بل ان الهجرة من

الريف المجاور والقرى الأخرى كان لها الدور الرئيس في النمو السكاني نتيجة رغبة السكان للاستقرار في المدينة وتماشيا مع التحولات الحضرية الحاصلة فضلا عن العمل في المدينة وتلبية احتياجاتهم سواء كانت خدمية او اقتصادية واجتماعية على حد سواء وقد استمر هذا النمو في التعدادات اللاحقة ليحقق معدل نمو سنوي للمدة ١٩٨٧-١٩٩٧ وبنسبة بلغت ٤% اذ كانت الزيادة المطلقة ٢٠١٦نسمة وللأسباب ذاتها أعلاه خصوصا اذا ما علمنا ان سكان المدينة ونتيجة للحصار الاقتصادي آنذاك قد دفع بالسكان الى البحث عن مورد اقتصادي اخر في ظل الحاجة الغذائية فإلى جانب عملهم في المدينة واستقرارهم فيها عاد السكان الى ممارسة النشاط الزراعي في الجيوب الريفية في المدينة وفي الريف المجاور وبالنظر الى الجدول أعلاه يلاحظ أيضا ان معدل النمو السنوي قد استمر بوتيرته المعتادة للمدة ١٩٩٧- ٢٠٠٩مسجلا ما نسبته ٥% وبزيادة مطلقة بلغت ٣٠٩٨ نسمة وفي المحصلة الأخيرة لتعداد السكان تبين ان النمو السكاني السنوي قد انخفض عما كان عليه للتعدادات السابقة ليتراجع الى نسبة ٣،١% فقط وللمدة ٢٠٠٩-٢٠٢٠ رغم ان الزيادة المطلقة في عدد السكان وصلت الى ٢٧١١ نسمة وهي اقل نسبة مما تحقق في الفترة السابقة وذلك نتيجة للوضع الأمني الذي عاشته المدينة وما رافقه من مدة مظلمة تمثلت باحتلالها من قبل الجماعات المتطرفة وقتل كثير من سكانها وتهجيرهم وهذا ما انعكس على النمو السكاني في هذه المدة، اما توزيع السكان وتركيبهم العمري والنوعي فتعذر الحصول على البيانات الرسمية للوقوف على الواقع الحالي وتوزيعهم المكاني فقد اكتفت الجهات المختصة في اجراء التقديرات الرسمية لعدد السكان عام ٢٠٢٠ دون الخوض في تفاصيل تركيبتهم العامة

جدول رقم (٢) يوضح معدل النمو السكاني لمدينة الرمانة خلال المدة ١٩٧٧-٢٠٢٠.

ت	سنوات التعداد	عدد السكان	المدة بين التعدادين	معدل النمو السنوي (*)	الزيادة السكانية المطلقة
1	1977	1927	1977- 1987	7%	2036
2	1987	3963	1987- 1997	4%	2016
3	1997	5979	1997- 2009	5%	3098
4	2009	9077	2009- 2020	3%	2711
5	2020	11788	-	-	

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية إحصاء محافظة الانبار، دائرة إحصاء قضاء القائم والرمانة، الإحصاء السكاني وتقديرات السكان للأعوام ١٩٧٧،١٩٨٧،١٩٩٧،٢٠٠٩،٢٠٢٠.

(*) معادلة النمو السكاني. تم استخراجا عن طريق برنامج الاكسل الشهير من خلال المعادلة التالية:

حيث ان:LN = التعداد الاحدث/التعداد الاقدم) *عدد السنوات بين التعدادين/١٠٠

تعني اللوغاريتم LNهي مختصر natural logarithm

٢-٣- العامل الإداري: -

لا يخفى ان العامل الإداري يعد معيارا أساسيا في تحديد الصفة الحضرية للمدينة بل وإعطاء أي مستقرة او قرية صفة المدينة إذا ما انطبقت عليها المعايير الأساسية لقانون البلديات العرقي المرقم ١٦٥لسنة ١٩٦٤والذي ينص على ان المركز الحضري هو المركز الإداري للوحدة الإدارية بغض النظر عن حجم السكان او انه التجمع البشري الذي لا يقل عدد قاطنيه عن ١٠٠٠نسمه [9]، ولذلك فالمدينة هي كل مستقرة لها مجلس اداري وقضائي ولها حدود إدارية وتحكم إداريا بمرتبة مدير ناحية

[10]، والمتتبع للصفة الحضرية لمدينة الرمانة يجد انها امتلكت تلك الصفة بعد القرار أعلاه حيث تم استحداث ناحية الرمانة عام ١٩٦٨ [11] لتكون الرمانة مستقرة حضرية لها حدودها الإدارية لتقدم خدماتها لسكانها وسكان اقليمها المجاور، وقد تطورت واستمرت هذه الصفة الإدارية لمدينة الرمانة حتى عام ١٩٨٧ عندما اعتمدت الدولة العراقية نظام الترشيق الإداري الذي دمج بموجبة كثير من النواحي مع مراكز الاقضية ومنها مدينة الرمانة وفق المرسوم الجمهوري المرقم ٣٢١ والذي جعل من مدينة الرمانة جزء حضري يتبع لمركز قضاء القائم [12]، ورغم ان هذا القرار له ابعاد تحد من نمو المدينة الا انه لم يثني المدينة من النمو والتطور وهذا ما تبين من جملة العوامل الأخرى لاسيما عامل النمو السكاني الذي اشرنا اليه أعلاه وما انعكس لاحقا على التطور الإداري والنمو الحضري، والذي اعاده الصفة الحضرية للمدينة باعتبارها مركز ناحية عام ٢٠٠٢من خلال الغاء نظام الترشيق الاداري المشار اليه أعلاه [13] لتعود تلك الصفة التي عززت النمو الحضري للمدينة والذي تكلل بالقفزة النوعية على المستوى الإداري من خلال رفع المستوى الإداري لناحية الرمانة التابعة لقضاء القائم الى قضاء الرمانة ضمن الحدود الإدارية لمحافظة الانبار وذلك بناءا على ما جاء بقرار مجلس محافظة الانبار المرقم ٢٦٨في ٢٠١٩/٩/٢ وقرار مجلس قضاء القائم رقم ١١في ٢٠١٩/١/٢٢ والمتضمنة رفع ناحية الرمانة التابعة لقضاء القائم الى قضاء الرمانة في محافظة الانبار والذي تعزز بما جاء في كتاب وزارة التخطيط المرقم ٢٧٩٤٣/٦/٤ في ٢٠١٩/١١/٥ المتضمن منح قضاء الرمانة الرمز ٢٢١٢١ ضمن دليل الوحدات الإدارية لجمهورية العراق [14]، وقد اكسب هذا التطور تطورا وظيفيا وتركيبا نوعيا للمدينة بما بفرض عليها من

التزامات وخدمات تقدمها لسكانها وسكان الإقليم التابع لها إداريا، فضلا عن صدور التصميم الأساسي الأول للمدينة والذي سيتم التطرق الى تفاصيله لاحقا.

٢- ٤- العوامل الاقتصادية: -

ان للعوامل الاقتصادية دورا رئيسيا مهما في معرفة النشاطات التي يمارسها السكان في مختلف نواحي حياتهم الحضرية فكلما زاد النشاط للسكان كلما ظهر التنوع والتطور في التركيب الداخلي للمدينة ورغم الصفة الحضرية للمدينة الا ان العمل في الحقول الزراعية لا زال قائم حتى اعداد هذا البحث سواء كان من خلال استغلال ارضهم الواسعة داخل الحدود البلدية للمدينة او أطرافها ومناطقها المجاورة، ومن الجدول رقم (٣) والذي يظهر لنا أوجه الأنشطة الاقتصادية التي يمارسها السكان واعدادهم ونسبتهم ضمن هذه الأنشطة ، حيث ان عدد السكان النشطين في المجال التجاري والنقل والوظائف الخدمية بلغ ١٦٦٤شخص وبنسبة ٤٠% من مجموع السكان المنتجين في مختلف الأنشطة الاقتصادية، كما ويلاحظ ان عدد السكان العاملين الأنشطة الصناعية وخدماتها فضلا عن التشييد والبناء قد وصل الى١٠٨٢ شخص وبنسبة ٢٦% من المجموع الكلي المشار الية في الجدول، فيما كان عدد العاملين في النشاط الزراعي ١٤١٥ شخص وبنسية ٣٤% من مجموع الكلي في مختلف الأنشطة، ويبدو ان المجموع الكلي لعدد السكان في مختلف الأنشطة قد بلغ ٤١٦١شخص وبنسبة ٣٥،٣% من مجموع السكان الكلي للمدينة مما يؤشر ان نسبة عالية من السكان تعاني من البطالة ، ورغم ذلك فأن لهذا التنوع المهني الاقتصادي دوره الأساسي في النقلة الحضرية للمدينة وتشكيل بنيتها الداخلية.

جدول رقم (٣) أوجه الأنشطة الاقتصادية في المدينة لعام ٢٠٢٠

ت	المهنة والنشاط الاقتصادي	عدد السكان النشطين	النسبة المئوية
1	التجارة والنقل والخدمات ووظائف	1664	40%
2	**الصناعة والخدمات الصناعية والتشييد والبناء**	1082	26%
3	الزراعة	1415	34%
	المجموع الكلي	4161	100%

المصدر: – قائمقامية قضاء الرمانة، الشعبة الإدارية، بيانات غير منشورة، ٢٠٢٠.

٣- التركيب الداخلي للمدينة: -

يشير بالتركيب الداخلي للمدينة الى صيغة توزيع استعمالات الأرض في الحيز الحضري ، كما انه يدل الى التوزيع والتنوع المكاني الخاص والعام ودرجة الترابط والاتصال بين استعمالات الأرض المختلفة، ولذلك غالبا ما يعتمد علية في التصميم والتخطيط لكل عنصر من عناصر المركب الحضري وبشكل تفصيلي يجعل منه اطارا للتوجيه والتأثير على تطور البنية العمرانية، واستغلال الفضاءات المفتوحة داخل المدينة ورسم وتنويع مكونها العمراني والوظيفي الذي يلبي احتياجات سكانها وسكان اقليمها المجاور، ولذلك فأن فهم وادراك تركيب وتوزيع العناصر الطبيعية والبشرية داخل المدينة وتفسير العلاقات بين هذه العناصر هو ما يطلق علية بالتركيب الداخلي للمدينة[15].

ومن خلال الخارطة رقم (٢) والجدول رقم (٤) اللذان يظهران ويشيران الى استعمالات الأرض للبنية الحضرية لمدينة الرمانة ندخل في تفاصيل تلك الاستعمالات وبالشكل التالي:-

خارطة رقم (٢) استعمالات الأرض في مدينة الرمانة لعام ٢٠٢٠.

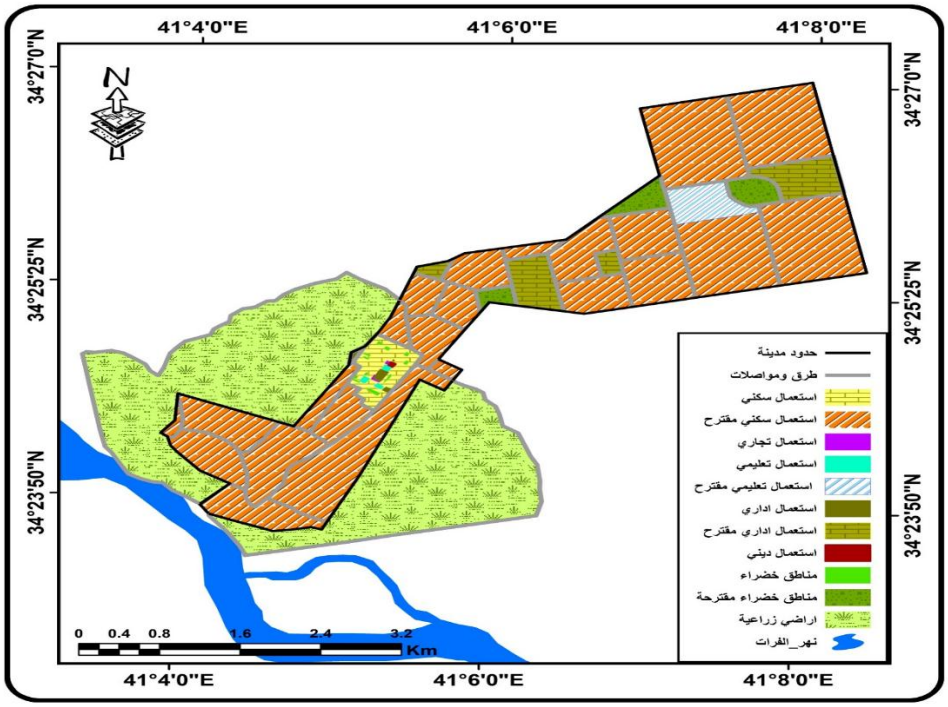

المصدر: وزارة الاشغال والبلديات، مديرية التخطيط العمراني، التصميم الأساسي لمدينة الرمانة، ٢٠٢٠.

جدول رقم (٤) مساحات استعمالات الأرض في مدينة الرمانة

ت	نوع الاستعمال	المساحة /هكتار	النسبة المئوية
1	مناطق خضراء وترفيهية	2،4	%0،1
2	استعمال اداري	35،7	%1،9
3	استعمال سكني	921،4	%48،9
4	استعمال تجاري	0.6	%0،03
5	اراضي زراعية	620.5	%32،9
6	استعمال تعليمي	34.6	%1،9
7	استعمال ديني	0.3	%0،02
8	صناعي	4،3	%0،2

9	صحي	1،1	%0،05
10	النقل	3،264	%14
11	المجموع	1884.3	%100

المصدر: خارطة مدينة الرمانة باستخدام نظم المعلومات الجغرافية لحساب مساحات استعمالات الأرض.

٣-١- الاستعمالات السكنية: -

يمثل الاستعمال السكني الأساس الذي من اجله تبنى المدن، ويشغل المساحة الأكبر من ارض المدينة، فهو الاستعمال الأساسي في المدينة، لان ما تقدمه المدينة من وظائف وتنوع لاستعمالات ارضها منذ نشأتها مرتبط بتوفر السكن، لان المدينة في نظر الجغرافيين احدى اشكال السكنى [16]، ولذلك نجد ان هذا الاستعمال عموما في مدننا العراقية يشغل نسبة عالية نتيجة للتوسع والتمدد الافقي ليصل الى ٦٠% من مساحة الكلية للمدينة [17]، وفي مدينة الرمانة شغل هذا الاستعمال ٩٢١،٤ هكتارا وبنسبة ٤٨،٩% من مجموع المساحة الكلية كما مبين من الجدول رقم (٤)، والخارطة رقم (٢) التي توضح استعمالات الأرض في مدينة الرمانة، وهذا ناتج من الطابع الريفي والعشائري الذي ساهم في التمدد الافقي واتساع مساحة الوحدات السكنية مما دفع المدينة الى التمدد الطولي الواضح من الخريطة أعلاه، وهذا بالتأكيد له انعكاساته السلبية التي تؤدي الى ترهل المدينة وعدم كفاية خدماتها لسكانها وسكان المناطق المجاورة.

٣- ٢- الاستعمال التجاري: -

لكل مدينة نشاطاتها الاقتصادية المختلفة ومنها النشاط التجاري الذي يعتبر معيارا يمكن من خلاله قياس النمو وتطور او التدهور الذي لحق بها [18]، فالنشاط التجاري لا يمكن قياسه في المدن الكبرى بالمساحة التي يشغلها مقارنة بالاستعمالات الأخرى

لاسيما انه يحتل غالبا المواقع المركزية ويمتد عموديا في ضل ارتفاع قيمة الأرض ضمن هذه المواقع ، لكن الحال مختلف في عموم مدننا العراقية الحديثة النشأة والتي عرف عنها التحول الحضري الجديد من الريف الى المدينة اعتمادا على القرارات الإدارية وهذا واضح من خلال نموها افقيا حتى في استعمالاتها الاقتصادية لاسيما التجارية منها، فمدينة الرمانة نمت وظيفتها التجارية مع امتداد الشوارع ولم تشغل سوى مساحة ٠،٦هكتار وبنسبة ضئيلة جدا لم تتجاوز ٠،٠٣% من مجموع مساحة المدينة كما مبين من الجدول أعلاه، وبالاعتماد على البيانات الرسمية المتوفرة تبين ان عدد المؤسسات التجارية على اخلاف أنواعها لم يتجاوز ٩٧ مؤسسة او محل موزعة مع امتداد الشوارع[19]، كما اشرنا سابقا وبشكل عشوائي في مناطق مختلفة من المدينة، وهذا ما يعكس اعتماد سكان المدينة ومناطقها المجاورة في تلبية اغلبية احتياجاتهم المتنوعة على السوق الرئيس في مركز قضاء القائم، مما يعني ان هذا الاستعمال والوظيفة التي يشغلها لم يصل الى مرحلة التطور التي تؤدي دورها في سد احتياجات السكان تلبية متطلبات اقليمها المجاور لترفد المدينة بأساس اقتصادي يصل الى مرحلة الاكتفاء الذاتي والاسهام في تطوير البنية العمرانية والوظيفية للمدينة.

٣-٣- الاستعمال الصناعي: -

ان واقع المدن اليوم يشير الى صعوبة وجود مدينة دون ان تمارس نشاطات صناعية تتكامل مع الأنشطة الاقتصادية والحضرية المتنوعة في المدينة، وهذا ما يعطي للوظيفة الصناعية مساحة الاستعمال التي تعتبر الركيزة الاقتصادية التي تساهم مع الوظائف الأخرى في البناء الاقتصادي والوظيفي والعمراني الذي يحدث نتيجة للحركة المكانية لسكان المدينة وسكان اقليمها المجاور لتلبية احتياجاتهم المتعددة، مما

يجعل تلك الاحتياجات مقومات تدعم تواجدها لتتظافر مع الوظائف والاستعمالات المتعددة في تكوين بنية المدينة وان التوزيع المكاني لاستعمالات هذه الصناعات يعتبر احد عناصر التركيب الداخلي للمدينة، ولا شك ان استعمالات الارض للأغراض الصناعية يختلف من مدينة الى اخرى، وفي مدينة الرمانة ومن خلال الجدول السابق وخارطة المدينة أعلاه يظهر ان الاستعمال الصناعي شغل مساحة ٣،٤هكتارا وبنسبة ٠،٢% من مجموع مساحة المدينة الكلية ، وقد توزعت هذه الاستعمالات على ارض المدينة وكان عددها يصل الى ٥٤ مؤسسة [20]منها الخدمات الصناعية المتعددة كورش تصليح الاطارات والخياطة وكراجات تصلح السيارات ومحطات تصفية مياه الشرب وورش اللحام التي اقتربت من المؤسسات التجارية، بينما اتخذت بعض الصناعات مواقعها عند اطراف المدينة كصناعة البلوك والرمل ومؤسسات بيع السمنت والحديد بينما اتخذ معمل صناعة الثلج موقعا يتوسط المدينة لتلبية حاجة السكان في ظل تدهور الطاقة الكهربائية في المدينة وفي عموم مدن العراق.

٣-٤- استعمالات الأرض لأغراض النقل: -

تتأثر استعمالات الأرض والوظائف المتنوعة في المدينة بشبكة النقل الممتدة فيها، فكلما ازدادت مساحة الأرض المخصصة للنقل زاد ذلك من تفاعل وظائف المدينة، بالإضافة الى تأثر الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية بذلك لما يؤديه من إمكانية الوصول بين أجزاء المدينة ليعطي تلك الوظائف الحرية في اختيار مواقعها تناثر أنشطتها في المدينة، وتختلف مساحة الاستعمال لأغراض النقل من مدينة الى أخرى وفق تطور استعمالاتها الوظيفية المتنوعة ومخطط نموها فقد تصل هذه النسبة اكثر من ٣٠% من مساحة المدينة في الدول المتطورة، وهي لا تختلف كثيرا في مدننا

العراقية في ضل استخدام وسائط النقل الحديثة، الا انها تتباين داخل المدينة نفسها عندما تنمو بعض اجزائها بشكل عشوائي وغير حضري لتصل الى ٢٠% من مجموع مساحتها [21]، اما في مواقع المدينة المركزية لا سيما التجارية منها قد تصل حتى ٤٠% من مساحة المدينة الكلية[22] ومن خلال خارطة المدينة والجدول المرفق لمساحة استعمالات الارض ونسبها اتضح ان النقل لم يشغل مساحة كبيرة وكانت بحدود ٢٦٤،٣هكتارا وبنسبة ١٤% فقط من مساحة المدينة، وهذا انعكاس واضح للنمو غير المخطط الذي مرت به المدينة منذ نشأتها الاولى وعدم وعي سكان المدينة لأهمية هذا الاستعمال الى جانب ان المدينة لم تصل الى مرحلة التطور الحضري الذي يلزم الجهات التخطيطية وذات العلاقة اجراء توسعة وشق الطرق الضرورية داخل المدينة ومن خلال المشاهدة الميدانية وجدنا ان اغلب شوارع المدينة ضيقه وتفتقر الى وجود الارصفة وغير معبدة وان الطرق التي تم تعبيدها كانت بمسار واحد وان المدينة يمر فيها طريق رئيسي واحد يتخللها ليربطها غربا بقرية الربط وامتداده شمالا مع الحدود العراقية السورية بأتجاه الموصل، اما امتداده شرقا فأنه يربط المدينة بالقرى الواقعة شرق المدينة وصولا حتى حدود قضاء الرمانة وقضاء راوه، كما ان مدينة الرمانة بشكل خاص وقضائها بشكل عام يرتبطان بقضاء القائم ومركزه من خلال الجسر الرابط الممتد الذي يرتبط بالطريق الرئيسي المذكور أعلاه ومن ثم يمتد بأتجاه مدينة القائم، لتلبية احتياجات السكان من الخدمات والمتطلبات الأساسية في ضل عدم توفر السوق التجاري الأساسي والمتطلبات الصناعية والخدمات الصحية في مدينة الرمانة، فضلا عن العمل في سوق مدينة القائم والعمل في الوظائف الحكومية كالمؤسسات الصناعية الكبرى مثل صناعة الفوسفات

والاسمنت سابقاً اللتان تقعان ضمن قضاء القائم، مما يجعل من الجسر الحيوي والطريق الرابط ما بين الرمانة كمدينة وقضاء القائم عموما.

٣-٥- الاستعمالات الإدارية: -

لا يمكن ان تنشأ مدينة وتتطور وتمتلك صفتها الحضرية دون امتلاكها الصفة الإدارية، فمن خلال القرار الإداري تعطى الصفة الحضرية وتمارس وظيفتها الإدارية التي تدير شؤنها الحضرية من خلال دوائرها البلدية والكهرباء والماء والزراعة ومراكزها الأمنية ومركزها الرئيس المتمثل بقائمقامية القضاء، وهذا ما يعني ان الوظيفة الإدارية لا تنمو نموا طبيعيا بل تستمد وجودها ونموها من وجود وتطور الوظائف الأخرى [23] أي ان نمو الوظيفة الإدارية وتطورها مرتبط بعلاقة طردية مع تطور وتنوع وظائف المدينة واستعمالات ارضها، وقد استخدم هذا الاستعمال من ارض مدينة الرمانة مساحة ٣٥،٧هكتارا وبنسبة ١،٩% وهذا يعني ان العامل الإداري اخذ دوره الرئيس في النقلة الحضرية للمدينة وكان احد اهم الاستعمالات التي أعطت المدينة إمكاناتها الحضرية التي نقلتها من الواقع الريفي الى حياة التمدن والمدنية، وهذا ما اشرنا الية من خلال العوامل البشرية التي ساهمت في تكوين المدينة واعطائها الصفة الحضرية.

٣-٦- الاستعمالات الصحية: -

ينظر المهتمين في مجال المدن على اختلاف تخصصاتهم الى الأهمية الكبرى للجانب الصحي لسكان المدينة، ويوكد اغلبهم ان المستوى الصحي يأتي بالمكانة الأولى للخدمات المقدمة للسكان، بل يقدمون الجانب الصحي على الجانب التعليمي من حيث

الأهمية، فكلما تحققت السلامة للفرد انعكس الامر على كفاءة أنشطته المتعددة [24] ولذلك لابد ان يظهر تخطيط استعمالات الأرض الصحية في المدينة في المواقع التي تلائم حاجة سكان المدينة وسكان المناطق المجاورة لها، ومعرفة مجال خدماتها وطبيعة تلك الخدمات [25] وفي مدينة الرمانة خطط لمستوصف الرمانة ان اتخذ موقعا يتوسط المدينة وعلى الطريق الرئيس الذي يمر بالمدينة من شرقها حتى غربها ليقدم خدماته لكافة سكان المدينة ومناطقها المجاورة وقد خطط لهذا الاستعمال من ارض المدينة مساحة ١،١هكتارا وبنسبة ٠،٠٥% من مجموع استعمالات ارض المدينة، وهي نسبة قليلة جدا اذا ما قورنت بالحجم السكاني للمدينة والحجم الإداري باعتبارها مركز قضاء يشرف بخدماته على المدينة واقليمها الريفي والذي يبلغ مجموع سكانه الكلي ٤٢٢١٤ نسمة حسب تقديرات السكان لعام ٢٠٢٠، وان هذا المستوصف من خلال عدد السكان المبين فأنه غير قادر على الإيفاء بالمتطلبات الصحية لسكان المدينة، لاسيما في ظل الظروف الحالية مع انتشار الامراض والاوبئة ومنها فيروس كورونا القاتل، لذلك نجد سكان المدينة وقراها المجاورة يتجهون للمستشفى الرئيس في قضاء القائم والعيادات الخاصة المنتشرة في هذا القضاء.

٣-٧- الاستعمالات التعليمية: -

ان استعمالات الأرض التعليمية لابد ان تعتمد على نظام وظيفي تتكامل وتترابط فيه عناصر وأجزاء العملية التعليمية، ليعطي كل عنصر دوره المكمل للآخر حتى تتمكن من أداء دور الوظيفي المطلوب وبكفاءة مكانية تلبي الحاجة السكانية للتعليم، وهذا يستلزم التخطيط وفق أسس علمية تؤدي الى توزيع وتنويع المؤسسات التعلمية على ارض المدينة من خلال كفاءة عناصر مكوناتها [26]وقد شغل هذا الاستعمال مساحة

٣٤،٦ هكتارا وبنسبة ١،٩% من المساحة الكلية للمدينة، وقد تمثلت هذه الاستعمالات بمجوعة مدارس للتعليم الابتدائي وكذلك التعليم الثانوي موزعة في ارض المدينة لتلبي احتياجات السكان لهذه المدارس البالغ عددها عشرة مدارس منها سبعة مدارس للتعليم الابتدائي وثلاث للتعليم الثانوي.[27]

٣-٨- الاستعمالات الدينية: -

تعد استعمالات الأرض الدينية احدى مكونات التركيب الداخلي للمدن على اختلاف عقائدهم، ولهذه الاستعمالات أهميتها الخاصة في مدننا العراقية والعربية بشكل عام والتي تتمثل بدور العبادة المتمثلة بالمساجد الجوامع، والمقابر لدفن الموتى، وقد شغل هذا الاستعمال من ارض مدينة الرمانة مساحة ٠،٣هكتارا بنسبة ٠،٠٢% من المجموع الكلي للمساحة.

٣-٩- الاستعمالات الترفيهية: -

تتمثل هذه الاستعمالات بالمناطق الخضراء كالحدائق والملاعب والنوادي الترفيهية والمتنزهات والاتحادات الرياضية والجماهيرية ونوادي الألعاب والتي تعد المتنفس للترويح عن مشاغلهم ومتاعب العمل والاستمتاع بالراحة النفسية والجسمية بما ينعكس على نموهم وإعادة نشاطهم [28]، ولذلك نجد ان هذا الاستعمال شغل مساحة ٢،٤ هكتارا من ارض المدينة وبنسبة ٠،١% من المساحة الكلية للمدينة متمثلة بالملاعب الرياضية والنوادي الترفيهية، ونظرا لقرب المدينة واشرافها على الأراضي الزراعية ونهر الفرات فقد أصبحت تلك الأراضي وضفاف نهر الفرات متنفس لسكان مدينة الرمانة.

٣-١٠- الاراضي الزراعية: -

ان اصل مدينة الرمانة ونشأتها فوق أراضي زراعية نمت واكتسبت صفتها الحضرية الأساس من العامل الإداري الذي ساهم بشكل رئيس في تحويل القرية الزراعية ذات الطبيعة المستوية والمنتجة الى مدينة لم تتخلى عن مهنتها التي بدأتها منذ ان كانت قرية والمتمثلة بالزراعة لتستمر تلك المهنة والتي تشغل مساحة معتبرة من ارض المدينة وصلت الى ٦٢٠،٥ هكتارا لتأخذ نسبة ٣٢،٩% من مساحة المدينة أي ما يقارب ثلث المساحة الكلية والتي تعتبر ذات أهمية اقتصادية تسهم برفد احتياجات سكان المدينة، فضلا عن توفير فرص عمل لنسبة ليست بقليلة من سكان المدينة كما اشرنا سابقا.

الاستنتاجات: -

١- تعد مدينة الرمانة من المدن حديثة النشأة التي نمت بشكل أساسي من خلال العامل الإداري.

٢- ان مدينة الرمانة نمت بشل عشوائي منذ نشأتها الأولى ولم تحصل على تصميم الأساسي ينظم استعمالات ارضها حتى عام ٢٠٢٠.

٣- اعتمدت المدينة على العامل الإداري بشكل أساسي في اكتسابها الصفة الحضرية والتي لم تتطور وفق التطور الإداري الذي جعل منها مركزا لقضاء الرمانة.

٤- لازال سكان المدينة متمسكين بالطابع الريفي والعشائري وذلك من خلال استغلالهم لما يقارب من ثلث مساحة المدينة بالزراعة.

٥- لم تنمو المدينة وفق خطة مدروسة تعطي أهمية لتوظيف استعمالات ارضها بالشكل الصحيح مما انعكس على نظام شوارها الضيقة والعشوائية

٦- لاتزال كثير من استعمالات ارضها لا تفي بمتطلبات السكان لاسيما الصحية والتجارية.

٧- من خلال النظر الى خارطة شكل المدينة نجد انها نمت بشكل طولي وهذا يؤدي الى ترهل وظيفي يصعب معه توفير متطلبات واحتياجات السكان في كل أجزاءها واطرافها الممتدة.

التوصيات: -

١- العمل على إعادة خطة نمو المدينة وتفعيل دور البلدية في إعادة رسم شوارع المدينة وتعبيدها

٢- انشاء سوق تجاري وتشجيع القطاع الخاص للمساهمة فيه لتوفير متطلبات سكان المدينة والمناطق المجاورة.

٣- تحديد منطقة صناعية وإنشاء مؤسساتها وفق احتياجات المدينة ومناطقها المجاورة.

٤- العمل على إعادة تخطيط الخدمات الصحية وبناء مستشفى عام في المدينة وتوفير الكوادر اللازمة لذلك.

٥- توفير مناطق ترفيهية وترويحية وحدائق عامة ومتنزهات وملاعب ودور ثقافية لسكان المدينة لقضاء فترات الراحة والعطل فيها.

٦- تنظيم استعمالات أرض المدينة وفق الحاجة السكانية بالاعتماد على المعايير التخطيطية.

٧- توجيه نمو المدينة بالاتجاه الشمالي للحد من الامتداد الطولي والحفاظ على الظهير الزراعي المحيط بالمدينة من اتجاهاتها الثلاث شرقا وجنوبا وغربا.

المصادر: -

١- جمال حمدان، جغرافية المدن، القاهرة، بلا تأريخ، ص ٤٢٧.

٢- عبد الرزاق عباس حسين، جغرافية المدن، مطبعة اسعد، بغداد، ١٩٧٧، ص٣٥.

٣- محمود عكاش احمد، مورفولوجية مدينة القائم، رسالة ماجستير، كلية التربية، جامعة الانبار، ٢٠١١، غير منشورة، ص٥٠.

٤- محمود عكاش احمد، مورفولوجية مدينة القائم، مصدر سابق، ص٤٩.

٥- الواموسيل، الفرات الأوسط رحلة ودراسات تاريخية، ترجمة صدقي حمدي وعبد المطلب عبد الرحمن، مطبوعات المجمع العلمي العراقي، بغداد، ١٩٩٠، ص٣٣.

٦- إسماعيل احمد علي، دراسات في جغرافية المدن، الطبعة الثانية، القاهرة، مكتبة سعيد رأفت، ١٩٨٢، ص٣٢٥.

7- Garniar. B. j. wodoLs of urban Geography and battleaont locate location Sonic-Economic Models in Geography Richard. g. charley and pater hogget. London press, 1970, p345,

٨- صباح سليمان، أثر النمو السكاني والهجرات على النمو الاقتصادي في الأردن، رسالة ماجستير، غير منشورة،٢٠١٣.

٩- عبد الرزاق عباس حسين، نشأة مدن العراق وتطورها، معهد البحوث والدراسات العربي،١٩٧٣، ص٧٩.

١٠- مالك إبراهيم الدليمي ومحمد العبيدي، التخطيط الحضري والمشكلات الإنسانية، بغداد، ١٩٩٠، ص٢٨١.

١١- الوقائع العراقية، المرسم الجمهوري المرقم ٦١٧ لسنة ١٩٦٨.

١٢- فلاح شاكر اسود، الخريطة الإدارية لمحافظة الانبار، المؤتمر العلمي الأول لجامعة الانبار، ١٩٩٢، ص١٨.

١٣- الوقائع العراقية، المرسوم الجمهوري المرقم ٣٩٤٧ بتاريخ ٢٠٠٢/٩/٩.

١٤- جمهورية العراق، محافظة الانبار، قسم الموارد البشرية، العدد ٢٩٥٢٢، ٢٠١٩/١٢/٢٢.

15- Bourny. Larry. J. Internal structure of the city,Introduction, Reading on space and Environment, university of Toronto. Oxford, press, 1971, p.4

١٦- صبري فارس الهيتي، صالح فليح حسن، جغرافية المدن، مديرية دار الكتب للطباعة، بغداد، ١٩٨٦، ص١٣٠.

١٧- نفس المصدر، ص١٣١.

١٨- هاشم خضير الجنابي، مدينة أربيل، دراسة في جغرافية الحضر، جامعة الموصل، ١٩٨٧، ص٩١

١٩- قائمقامية قضاء الرمانة، الشعبة الإدارية، ٢٠٢٠، بيانات غير منشورة.

٢٠- قائمقامية قضاء الرمانة، الشعبة الإدارية، ٢٠٢٠، بيانات غير منشورة.

21- Michale, Thamson Great cities and their Traffic, op, cit, p. 193.

٢٢- إسحاق يعقوب القطب، حول التخطيط لمشكلة المرور في المجتمع الحضري في الكويت، مجلة الخليج والجزيرة العربية، العدد العاشر، مطبعة جامعة الكويت، بلا تاريخ، ص٦١.

٢٣- عبد الفتاح محمد وهيبة، جغرافية العمران، الإسكندرية، منشأة المعارف، ١٩٧٥، ص٩٠.

٢٤- علي احسان شوكت، رسول الجابري، تخطيط خدمات التنمية الاجتماعية، المعهد القومي للتخطيط، ١٩٨٧، ص٧٦.

٢٥- منظمة الصحة العالمية، الخدمات الصحية، مفاهيم ومعلومات للتخطيط والإدارة الوطنية، بحوث الصحة العامة، رقم ٦٨، بدون تاريخ، ص٤٠.

٢٦- علي احسان شوكت، رسول الجابري، مصدر سابق، ص٣١.

٢٧- مديرية تربية القائم، شعبة الملاك،٢٠٢١، بيانات غير منشورة.

٢٨- المساحات الخضراء في المدن الكبرى، مجلة المدينة العربية، العدد السابع، السن الثانية، ١٩٨٣، ص٣٢.

References - :

-Jamal Hamdan, Geography of Cities, Cairo, without a date, p. 427.

-Abdul Razzaq Abbas Hussein, Geography of Cities, Asaad Press, Baghdad, 1977, p. 35.

-Mahmoud Akash Ahmed, Morphology of Al-Qaim City, Master Thesis, College of Education, Anbar University, 2011, unpublished, p. 50.

-٤Mahmoud Akash Ahmed, Morphology of Al-Qaim City, previous source, p. 49.

-Al-Wamusil, The Middle Euphrates Journey and Historical Studies, translated by Sedqi Hamdi and Abdul Muttalib Abdul Rahman, Publications of the Iraqi Scientific Academy, Baghdad, 1990, p. 33.

-Ismail Ahmed Ali, Studies in the Geography of Cities, second edition, Cairo, Said Raafat Library, 1982, p. 325.

-Garnier. B.j. wodoLs of urban Geography and battleaont locate location Sonic-Economic Models in Geography Richard. g. charley and pater hoggett. London Press, 1970, p345،

-Sabah Suleiman, The Impact of Population Growth and Migrations on Economic Growth in Jordan, Master Thesis, unpublished, 2013.

-Abd al-Razzaq Abbas Hussein, The Origin and Development of the Cities of Iraq, Institute for Arab Research and Studies, 1973, p. 79.

-Malik Ibrahim Al-Dulaimi and Muhammad Al-Obeidi, Urban Planning and Human Problems, Baghdad, 1990, p. 281.

-Iraqi Gazette, Republican Decree No. 617 of 1968.

-Falah Shaker Aswad, The Administrative Map of Anbar Governorate, The First Scientific Conference of Anbar University, 1992, p. 18.

-Iraqi Gazette, Republican Decree No. 3947 dated 9/9/2002.

-Republic of Iraq, Anbar Governorate, Human Resources Department, Issue 29522, 12/22/2019.

-Bourney. Larry. J. Internal structure of the city, Introduction, Reading on space and environment, University of Toronto. Oxford, press, 1971, p.4

-Sabri Fares Al-Hiti, Salih Falih Hassan, Geography of Cities, Directorate of Dar Al-Kutub for Printing, Baghdad, 1986, p. 130.

-The same source, p. 131.

-Hashim Khudair Al-Janabi, Erbil City, A Study in Urban Geography, University of Mosul, 1987, p. 91

-District Commissioner of Rummana District, Administrative Division, 2020, unpublished data.

-District Commissioner of Rummana District, Administrative Division, 2020, unpublished data.

-Michale, Thamson Great Cities and Their Traffic, op, cit, p. 193.

-Ishaq Yaqoub Al-Qutb, On Planning for the Traffic Problem in the Urban Society in Kuwait, Al-Khaleej and Al-Jazeera Al-Arabiya Magazine, No. 10, Kuwait University Press, no date, p. 61.

-Abd al-Fattah Muhammad Wahiba, Geography of Urbanization, Alexandria, Mansha'at al-Ma'arif, 1975, p. 90.

-Ali Ihsan Shawkat, Rasoul Al-Jabri, Planning Social Development Services, National Planning Institute, 1987, p. 76.

-World Health Organization, Health Services, Concepts and Information for National Planning and Management, Public Health Research, No. 68, undated, p. 40.

-Ali Ihsan Shawkat, Rasoul Al-Jabri, previous source, p. 31.

-Al-Qaim Education Directorate, Malak Division, 2021, unpublished data.

-Green Spaces in Major Cities, Al-Madina Al-Arabiya Magazine, No. 7, Year 2, 1983, p. 32.